الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على الامن الاقليمي في منطقة البحر الاسود

ا . د . قاسم محمد عبيد /كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين

الباحث عمار عبد السادة كيطان / وزارة العدل العراقية

المستخلص

لم يعدّ البحر الأسود مجرد مسرح جغرافي هامشي في الخارطة الدوليّة؛ بل تحوّل إلى فضاء استراتيجي عميق يعكس تداخلات معقدة بين الجيوبوليتيكا الكلاسيكية وتحولات النظام الدولي المعاصر، ففي قلب هذا التحول تتجلى الاستراتيجيّة الرُّوسيّة تجاه هذه المنطقة بوصفها أحد أبرز تجليات إعادة تشكل العقل الاستراتيجي الروسي ضمن سيرورة تاريخية تستلهم من موروث الإمبراطورية وتستجيب في آنٍ واحدٍ لمتغيرات بنيوية تعصف بالنظام الدولي منذ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وإنّ منطقة البحر الأسود لم تعد تمثّل هامشًا جغرافيًّا يختزن بعض المزايا العسكريّة أو الاقتصاديّة؛ بل تحوّلت إلى فضاء معرفي استراتيجي تلتقي فيه إرادات القوى العظمى وتتشابك فيه المفاهيم الكلاسيكية للأمن القومي مع أدوات الصراع الجيوسياسي الجديدة ، حيث باتت هذه المنطقة تُعبر عن فلسفة التنافس الكوني بين منطق الهيمنة الغربية وصعود قوى دولية بديلة تسعى إلى تقويض الأحادية القطبية وإعادة تشكيل مدارات النفوذ.

الكلمات المفتاحية:

الحرب–اوكرانيا – روسيا – البحر الاسود – الامن الاقليمي

The Russian-Ukrainian war and its repercussions on regional security in the Black Sea region

Prof .Dr. Qasim Muhammad Obaid/College of Political Science/Al-Nahrain University

Res. Ammar Abdel Sada Kaitan/Iraqi Ministry of Justice

Abstract

The Black Sea is no longer just a marginal geographical stage on the international map; instead, it has transformed into a deep strategic space that reflects complex interferences between classical geopolitics and the transformations of the contemporary international system. At the heart of this transformation, the Russian strategy towards this region manifests as one of the most prominent expressions of the reshaping of the Russian strategic mindset within a historical process that draws inspiration from the imperial legacy while simultaneously responding to structural changes sweeping the international system since the second decade of the twenty-first century.

The Black Sea region no longer represents a geographical margin that holds some military or economic advantages; rather, it has transformed into a strategic cognitive space where the wills of great powers meet, and classical concepts of national security intertwine with new tools of geopolitical conflict. This region has become an expression of the philosophy of global competition between the logic of Western hegemony and the rise of alternative international powers seeking to undermine unipolarity and reshape spheres of influence.

Keywords:

War - Ukraine - Russia - Black Sea - Regional Security

المقدمة

لقد مثّلت الأزمة الأوكرانية عام ٢٠١٤ وما رافقها من ضمّ شبه جزيرة القرم من قبل روسيا نقطة انعطاف مفصلية في هندسة التصور الروسي للأمن الإقليمي وأعادت تعريف مفهوم "الحدود الحيوية" من منظور استراتيجي شامل يتجاوز الجغرافيا الضيقة نحو تصوّر فلسفي يعيد رسم علاقة المركز بالأطراف، لقد كانتْ هذه اللحظة لحظة "انكشاف استراتيجي" أعادت من خلالها روسيا بناء خطابها الجيوسياسي كقوة دولية تسعى إلى كسر النسق القائم واستعادة دورها في صناعة التاريخ العالمي من موقع الفاعل لا التابع، وفي ظل التآكل التدريجي لنموذج الهيمنة الأمريكية وتراجع بنية القطبية الأحادية؛ برزت روسيا كفاعل استراتيجي يُعيد تأصيل مفاهيم القوة والنفوذ من خلال توظيف أدوات متداخلة: القوة العسكريّة التقليدية، الردع النووي، التأثير الطاقوي، والاختراقات الدبلوماسيّة متعددة المسارات، في هذا السياق يبرز البحر الأسود بوصفه أحد أعمدة الاستراتيجيّة الكبرى الرُّوسيّة ليس لكونِهِ جسرًا للربط البحري مع الجوار الجنوبي والغربي فَحَسبْ؛ بل إنّه مختبر ديناميكي لإعادة إنتاج منطق الردع الاستراتيجي والمناورة السياسيّة.

أولاً: أهميّة الدراسة

تتجلى أهميّة هذه الدراسة في كونها؛ تتناول بالتحليل المعمّق أحد أكثر الموضوعات راهنيّة في الحقل الجيوسياسي وهو الاستراتيجيّة الرُّوسيّة تجاه منطقة البحر الأسود بوصفها مرآة تعكس تحولات العقيدة الاستراتيجيّة الرُّوسيّة في مرحلة ما بعد العام ٢٠١٤، وتُمثّل هذه الدراسة محاولة علميّة لفهم الكيفية التي تُعيد من خلالها روسيا تموضعها الدولي عبر إعادة هندسة توازنات القوة الإقليميّة لا سيما في ظل تصاعد التوترات مع الغرب وتنامي أدوار الفواعل الإقليميّة والدوليّة المتنافسة.

ثانياً: اشكاليّة الدراسة

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول الكيفية التي أعادت بها روسيا توجيه استراتيجيتها الجيوسياسيّة تجاه منطقة البحر الأسود بعد العام ٢٠١٤ بوصفها نقطة ارتكاز حيوية في مشروعها الاستراتيجي الإقليمي والدولي وانعكاسات ذلك على توازنات القوة والأمن الإقليمي، لينبثق من ذلك التساؤل الرئيس الآتي: كيف انعكست الاستراتيجيّة الرُّوسيّة تجاه منطقة البحر الأسود بعد العام ٢٠١٤ على التوازنات الإقليميّة والتحولات الجيوسياسيّة في محيطها الحيوي؟

ثالثاً: فرضية الدراسة

تفترض هذه الدراسة أنّ الاستراتيجيّة الرُّوسيّة تجاه منطقة البحر الأسود بعد العام ٢٠١٤ لم تكن مجرد استجابة ظرفية لأزمة أوكرانيا أو توسع الناتو؛ بل هي نتاج تحوّل بنيوي في العقل الاستراتيجي الروسي يعكس رؤية شاملة لإعادة تموضع روسيا كقوة دولية صاعدة تسعى إلى فرض توازن جديد في النظام الإقليمي والدولي عِبرَ توظيف أدوات مركبة تشمل العسكرة والجغرافيا السياسيّة والاقتصاد الطاقوي والدبلوماسيّة متعددة المسارات، بما يجعل البحر الأسود ليس مجرد مسرح للصراع؛ بل منصة استراتيجيّة لإعادة هندسة النفوذ الجيوسياسي الروسي.

رابعا: مناهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على توظيف مجموعة من المناهج العلميّة المتكاملة؛ وذلك لضمان مقاربة تحليلية شاملة ومتماسكة لطبيعة الموضوع وتشعباته الجيوسياسيّة. إذ تم أولاً اعتماد المنهج التاريخي في تتبع الجذور والسياقات التي أسهمَت في تطور الاستراتيجيّة الرُّوسيّة، منذ تفكك الاتحاد السوفيتي وحتى تبلور ملامح التوجهات الجديدة بعد العام

٢٠١٤، مَا يسمح بفهم الخلفيات التكوينية للعقل الاستراتيجي الروسي. كما تمّت الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لعرض الظواهر والتفاعلات الجيوسياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة في منطقة البحر الأسود، وتحليل أدوات التأثير الروسي ضمن بيئتها الواقعية. وبهدف المقارنة بين الأبعاد المختلفة للسلوك الروسي قبل وبعد العام ٢٠١٤، وكذلك بين أدوار الفواعل الإقليميّة والدوليّة، وَوُظّفَ المنهج المقارن لاستجلاء أوجه التشابه والاختلاف في الاستراتيجيات وتفاعلات القوى المختلفة في المنطقة. وأخيراً، اُستِعينَ بالمنهج الاستشرافي كأداة تحليليّة لفهم مآلات الاستراتيجيّة الرُّوسيّة، واستكشاف السيناريوهات المُستقبليّة المحتملة في ظل التحولات الراهنة، لاسيما في ضوء الحرب الرُّوسيّة–الأوكرانية، وتداعياتها على توازنات القوة في البحر الأسود والنظام الدولي ككُل.

خمسا: هيكلية الدراسة

يرتكز البحث على تفكيك الإدراك الاستراتيجي من خلال مبحثين لفهم الخلفية التاريخية والجيوسياسيّة التي رسخت أهمية البحر الأسود في الوعي الاستراتيجي الروسي؛ وتحليل انعكاسات الحرب الأوكرانية على التموضع العسكري والاقتصادي في المنطقة؛ وتكمن أهمية هذا التحليل في كشف ملامح التغير البنيوي في التوازنات الأمنيّة في أوروبا الشرقية وفهم طبيعة التحديات التي تواجه النظام الإقليمي في ظل بيئة دولية متغيرة تتسم بالسيولة واللامركزية.

المبحث الاول: البعد الاستراتيجي للحرب الرُّوسيّة الأوكرانية

إنّ الحروب لا تنشأ بمعزل عن السياقات التاريخية والتحولات الجيوسياسيّة؛ بل هي نتاج مركّب لتشابك المصالح وتضارب الاستراتيجيات وصراع الإرادات بين القوى الفاعلة في النظام الدولي، والحرب الرُّوسيّة الأوكرانية ليست مجرد نزاع مسلح محدود؛ بل تمثل لحظة فارقة في مسار التحولات العالمية وعنوانًا لصدامٍ مفتوح بين رؤيتين متناقضتين لمستقبل الأمن الأوروبي والنظام العالمي ما بعد الحرب الباردة، فهي ليست فقط حرب حدود؛ بل صراع بين مقاربتين جيوسياسيتين الأولى تسعى روسيا من خلالها لإعادة ترسيخ مجالها الحيوي واستعادة مكانتها كقوة عظمى والثانية تمثلها الدول الغربية التي تسعى لدمج أوكرانيا في بنيتها السياسيّة والأمنيّة، ولقد جاءت هذه الحرب كتجسيد لتراكم طويل من التوترات الممتدة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، وما أعقبه من تمدد متسارع لحلف شمال الأطلسي نحو الفضاء السوفيتي السابق وهو ما اعتبرته موسكو تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي وخرقًا للتوازن الاستراتيجي الذي كان يحكم علاقات الشرق والغرب لعقود، وفي خضم هذه التحولات، برزت أوكرانيا بوصفها ساحة تجاذب مركزي بين مشروعين أحدهما: يتجه غربًا نحو أوروبا والناتو، والآخر: يتطلع شرقا لإعادة تشكيل نفوذ روسيا على تخومها الجغرافي والتاريخي.

المطلب الأول: أسباب الحرب الرُّوسيّة الأوكرانية

أدى ضمّ القرم إلى تصاعد التوترات بين روسيا وأوكرانيا لاسيما مع دعم روسيا للانفصاليين في دونيتسك ولوغانسك في إقليم دونباس إذ اندلعت اشتباكات مسلحة بين القوات الأوكرانية والمجموعات المدعومة من موسكو[١]، هذه المواجهات دفعت الأطراف المتنازعة إلى توقيع اتفاقيتي مينسك (٢٠١٤ و٢٠١٥) لكن عدم الالتزام ببنودهما أدى إلى استمرار الصراع مما جعل أوكرانيا تتجه أكثر نحو التحالف مع الولايات المتحدة وحلف الناتو وهو ما دفع روسيا إلى

تصعيد التحشيد العسكري على الحدود الأوكرانية اعتبارًا من منتصف عام (٢٠٢١)م ، ومع اشتداد التوترات الجيوسياسيّة أعلنت روسيا اعترافها بجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الانفصاليتين في شباط (٢٠٢٢)م ومن ثم بدأت غزوها الشامل لأوكرانيا في ٢٤ شباط (٢٠٢٢)م تحت ما وصفته بـ "عملية عسكرية خاصة" تهدف إلى حماية الأمن القومي الروسي ونزع السلاح الأوكراني، ومن ثم اندلعت الحرب وسط اتهامات متبادلة بين روسيا والغرب فقد اعتبرت موسكو أن تمدد حلف الناتو نحو حدودها الغربية يمثل تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، في حين وصفت أوكرانيا وحلفاؤها الحرب بأنها عدوان غير مبرر يهدف إلى تقويض استقلال أوكرانيا وسيادتها، ومع استمرار المعارك أصبحت الحرب الرُوسيّة الأوكرانية واحدة من أكبر النزاعات العسكريّة في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية حيث أثرت بشكل كبير على الأمن الدولي الاقتصاد العالمي وأوضاع الطاقة والغذاء[٢] .

اولاً: التحولات الجيوسياسيّة في شرق أوروبا بعد العام ١٩٩١ (المواجهة الرُوسيّة –الغربية)

تمثل المواجهة الجيوسياسيّة بين روسيا والغرب والتي تفاقمت بعد الغزو الروسي لأوكرانيا جزءًا من صراع ممتد تعود جذوره إلى انهيار الاتحاد السوفيتي عام (١٩٩١)م ، عقب تفكك الاتحاد تحولت العديد من الجمهوريات المستقلة حديثًا فضلاً عن دول كانت سابقًا ضمن الكتلة الشرقية نحو المعسكر الغربي، واتخذ هذا التحول أشكالاً متعددة أبرزها الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) أو الالتحاق بالاتحاد الأوروبي، وكان عام (٢٠٠٤)م نقطة تحول حاسمة عندما انضمت عشر دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي دفعة واحدة معظمها من دول الكتلة الشرقية، وبين عامي (١٩٩٩)م و(٢٠٢٠)م انضمت ١٤ دولة من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة ودول أوروبا الشرقية إلى حلف الناتو وهو ما عزز من نفوذ الغرب في الفضاء الجغرافي الذي كان سابقًا تحت الهيمنة السوفيتية[٣].

وبدأت بوادر المواجهة الفعلية بالظهور منتصف عام (٢٠٢١)م حيث قامت روسيا بحشد قواتها على حدودها الغربية في وقت عززت الولايات المتحدة وأوروبا من دعمها العسكري لأوكرانيا، وقدمت واشنطن لكييف مساعدات عسكرية بقيمة ٢,٥ مليار دولار منذ عام (٢٠١٤)م – (٢٠٢١)م تضمنت ٤٥٠ مليون دولار في عام (٢٠٢١)م وحده كما شاركت القوات الأوكرانية في مناورات عسكرية مشتركة مع الولايات المتحدة وتم نشر أنظمة صاروخية أمريكية على الأراضي الأوكرانية إلى جانب استقبال آلاف الجنود الأمريكيين، من جهته عَدَّ بوتين هذه التطورات "خطًا أحمراً" لا يمكن تجاوزه، وكرر مطالبه بضرورة تقليص التواجد العسكري الأمريكي في أوكرانيا محذرًا من العواقب المترتبة على استمرار هذا النهج، ومع رفض واشنطن لمقترحات "الضمانات الأمنيّة" الرُّوسيّة في أواخر عام(٢٠٢١)م شرعت موسكو في تصعيد إجراءاتها العسكريّة، وفي ١٩ شباط (٢٠٢٢)م ، أشرف بوتين شخصيًا على مناورات عسكرية واسعة النطاق في خطوة عُدت بمنزلة تحذير صريح للغرب، ثم في ٢٢ شباط (٢٠٢٢)م أعلنت موسكو اعترافها رسميًا بجمهوريتي "لوغانسك" و"دونيتسك"، الواقعتين في منطقة دونباس الانفصالية معلنةً تقديم الدعم العسكري لهما، وفي ٢٤ شباط ٢٠٢٢، أطلق بوتين ما أسماه "عملية عسكرية محدودة" تحت شعار "حماية دونباس" إيذانًا ببدء الحرب الرُّوسيّة–الأوكرانية التي أعادت تشكيل المشهد الجيوسياسي العالمي[٤].

ثانياً: التحولات الكبرى في استراتيجيّة الأمن القومي الرُّوسيّة عام (٢٠٠٨–٢٠٢١)م

منذ العام (٢٠٠٨)م وحتى (٢٠٢١)م تبنّت روسيا تحت قيادة الرئيس فلاديمير بوتين استراتيجيّة متعددة الأبعاد تهدف إلى إعادة ترسيخ مكانتها كقوة عظمى على الساحة الدوليّة واستعادة نفوذها في المناطق التي فقدت السيطرة عليها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد أطلق بوتين على هذه المقاربة "استراتيجيّة استرداد النفوذ والمكانة" التي لم تقتصر على الوسائل العسكريّة التقليدية؛ بل شملت مزيجًا من الأدوات السياسيّة والاقتصاديّة والتكنولوجية

والدبلوماسيّة مع الاعتماد بشكل كبير على ما يُعرف بالحرب الهجينة وهي مزيج من الحرب غير التقليدية التي تجمع بين العمليات العسكريّة والهجمات الإلكترونية وحملات التضليل الإعلامي والتدخلات غير المباشرة عبر الشركات العسكريّة الخاصة، وفي إطار هذه الاستراتيجيّة يمكن تحديد أربعة محاور رئيسَة مثّلت ركيزة الأمن القومي الروسي خلال هذه المدة، وهي[٥]:

١- **أدركت روسيا في مرحلة مبكرة أهمية الفضاء السيبراني كأحد ميادين الصراع الحديث** فعملت على تطوير قدراتها في هذا المجال إلى مستويات غير مسبوقة، إذ أنشأت موسكو وحدات سيبرانية متخصصة ضمن جيشها الإلكتروني وقامت بتوظيف كتائب إلكترونية محترفة لتنفيذ عمليات اختراق وهجمات إلكترونية مكثفة تستهدف الدول الغربية فضلاً عن التأثير على الرأي العام من خلال حملات التضليل الإعلامي، وقد برزت هذه الاستراتيجيّة بوضوح خلال الانتخابات الأمريكية عام (٢٠١٦)م حيث قامت جهات روسية باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر معلومات مضللة وتأجيج الانقسامات الداخليّة مما أدى إلى خلق حالة من الاضطراب السياسي داخل الولايات المتحدة، كما شهد الاستفتاء البريطاني الخاص بـ(الخروج من الاتحاد الأوروبي (بريكست)) تدخلات إلكترونية روسية تهدف إلى تعزيز النزعات القوميّة المناهضة للاتحاد الأوروبي إلى جانب هذه العمليات الدعائية نفذت روسيا سلسلة من الهجمات الإلكترونية ضد البنية التحتيّة للدول الغربية مستهدفة أنظمة الطاقة والمصارف والمؤسسات الحكومية كما حدث في أوكرانيا عام (٢٠١٥)م عندما تعرضت شبكات الكهرباء لهجوم سيبراني تسبب في انقطاع التيار الكهربائي عن مئات الآلاف من السكان، وقد تزامنت هذه الهجمات مع تطوير روسيا لأنظمة تكنولوجية متقدمة في مجال التنصت الإلكتروني واعتراض الاتصالات واختراق الشبكات الأمنيّة مما عزز قدرتها على جمع المعلومات الاستخباراتية والتجسس على الحكومات الغربية فضلاً عن تعطيل الأنظمة الحيوية في الدول المستهدفة[٦].

٢- **اعتمدت روسيا خلال هذه المدة على نهج التدخل العسكري المباشر وغير المباشر** لتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي بدأ هذا النهج بشكل واضح في حرب جورجيا عام(٢٠٠٨)م حيث دعمت موسكو الانفصاليين في إقليمي أبخازيا

وأوسيتيا الجنوبية ما أدى إلى اندلاع نزاع مسلح انتهى بتوسيع السيطرة الرُّوسيّة على تلك المناطق وفي عام (٢٠١٤)م كررت موسكو هذا السيناريو في أوكرانيا حيث قامت بضم شبه جزيرة القرم عقب استفتاء مثير للجدل كما قدمت دعمًا عسكريًا واداريا واسع النطاق للانفصاليين في شرق أوكرانيا ما أدى إلى اندلاع حرب استنزاف بين الحكومة الأوكرانية والقوات المدعومة من روسيا ٧.

٣- **إلى جانب التدخلات العسكريّة المباشرة حرصت روسيا على تعزيز تحالفاتها الإقليميّة والدوليّة**، سواء من خلال اتفاقيات دفاعية وأمنيّة أو عبر التعاون الاقتصادي والتكنولوجي، وقد شكلت معاهدة الأمن الجماعي أداة رئيسَة في هذا الإطار حيث استخدمت موسكو هذه المعاهدة للتدخل في الشؤون الداخليّة لحلفائها كما حدث في كازاخستان مطلع عام (٢٠٢٢)م عندما أرسلت قوات روسية لقمع الاحتجاجات الشعبية ودعم الرئيس قاسم جومرت توكايف، وعلى المستوى الدولي سعت روسيا إلى تعميق علاقاتها مع الصين من خلال منظمة شنغهاي للتعاون حيث عملت الدولتان على تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي لمواجهة النفوذ الغربي كما عززت موسكو علاقاتها مع الهند وإيران اللتين تمثلان شريكين استراتيجيين في مواجهة الهيمنة الأمريكية، وفي الوقت نفسه حرصت روسيا على بناء علاقات مع بعض الدول الغربية عبر تبادل المصالح الاقتصاديّة مثل: تعزيز العلاقات مع ألمانيا وفرنسا من خلال صفقات الطاقة والتكنولوجيا العسكريّة.

٤- **شهدت روسيا خلال هذه المدة تقدمًا ملحوظًا في مجال التطوير العسكري والتكنولوجي** حيث ركزت جهودها على تعزيز القدرات التسليحية وخاصة في مجال الأسلحة النووية والصواريخ فرط الصوتية، وقد أعلنت موسكو عن مجموعة من البرامج التسليحية المتطورة مثل نظام "أفانغارد" الذي يتمتع بقدرة على تجاوز أنظمة الدفاع الصاروخي الأمريكية فضلاً عن تطوير غواصات نووية متقدمة قادرة على تنفيذ هجمات استراتيجيّة بعيدة المدى، إلى جانب ذلك استثمرت روسيا بشكل كبير في تطوير قدراتها في مجال الذكاء الاصطناعي والحرب الإلكترونية حيث قامت

بدمج تقنيات متطورة في أنظمة القيادة والتحكم مما منحها تفوقاً في القدرة على تنفيذ عمليات عسكرية دقيقة، كما طورت موسكو أنظمة هجومية قادرة على استهداف الأقمار الصناعية وتعطيل شبكات الاتصالات العسكريّة للدول الغربية[٨].

تكشف هذه التحولات في استراتيجيّة الأمن القومي الرُّوسيّة عن نهج متكامل يهدف إلى تحقيق تفوق استراتيجي على الساحة الدوليّة، فمن خلال المزج بين الحرب السيبرانية والتدخلات العسكريّة وتعزيز التحالفات وتطوير التكنولوجيا العسكريّة، تسعى روسيا إلى إعادة تشكيل النظام الدولي بما يتناسب ورؤيتها الجيوسياسيّة ومواجهة النفوذ الغربي الذي تعدّه تهديدًا مباشرًا لمصالحها وأمنها القومي.

ثالثاً: إعادة انتشار القوات الأمريكية

مع تصاعد التوترات الجيوسياسيّة بين روسيا والغرب أعادت الولايات المتحدة النظر في استراتيجيات انتشارها العسكري مركزة جهودها على تعزيز وجودها في المناطق التي تشكل نقاط احتكاك رئيسَة مع روسيا وعلى رأسها أوروبا وحوض البحر المتوسط، ففي إطار عملية "الحل الأطلسي (Atlantic Resolve Operation)"، عززت واشنطن وجودها العسكري في البحر المتوسط عبر إرسال أسطول العمليات السادس الأميركي فضلاً عن إنزال وحدات قتالية في ميناء إليكساندربوليس شمالي اليونان لدعم العمليات الجوية في أوروبا وإفريقيا، كما قررت توسيع أربع قواعد عسكرية في اليونان واستخدامها كجزء من اتفاقيات دفاعية موسعة إلى جانب تنفيذ تدريبات عسكرية مكثفة مثل مناورات "المدافع عن أوروبا ٢٠٢١" التي تضمنت نشر ١٤٥ مروحية ومئات المركبات العسكريّة، ولم يقتصر النشاط العسكري الأميركي على اليونان بل امتد إلى البحر الأسود من خلال تدريبات

مشتركة مع تركيا واليونان في خطوة تهدف إلى تأمين منطقة البلقان والبحر الأسود وتعزيز القدرات الدفاعية لرومانيا ما يعكس تصعيدًا واضحًا في الاستعدادات العسكريّة الغربية على حدود روسيا[٩].

على صعيد آخر تزايد الاهتمام الأميركي بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ نظرًا للصراع المتصاعد مع الصين على النفوذ في هذه المنطقة الاستراتيجيّة، وقد انعكس هذا الاهتمام في إعادة انتشار البحرية الأميركية حيث انضمت المدمرة "يو إس إس رافائيل بيرالتا" إلى حاملة الطائرات "يو إس إس رونالد ريغان" وسفينة القيادة "يو إس إس بلو ريدج" في قاعدة يوكوسوكا اليابانية ما يعكس تعزيزًا للوجود العسكري الأميركي في مواجهة الصين، كما سعت أوروبا إلى دعم هذه الجهود ،حيث أرسلت المملكة المتحدة حاملة الطائرات "كوين إليزابيث" بينما بحثت ألمانيا نشر فرقاطة بحرية في اليابان ما يشير إلى توافق أوروبي–أميركي على أهمية احتواء النفوذ الصيني في المحيط الهادئ.

أما في منطقة الخليج العربي فقد تبنت إدارة بايدن نهجًا جديدًا في إعادة توزيع قواتها حيث أمرت بسحب ثلاث بطاريات صواريخ "باتريوت" من المنطقة وإعادة نشرها في القوقاز في خطوة تعكس تحوّل التركيز الأميركي نحو مناطق أخرى تعدّها أكثر أهمية لمصالحها الاستراتيجيّة، ورغم ذلك حافظت الولايات المتحدة على منظومات الدفاع الجوي "ثاد (THAAD) "لحماية السعودية من التهديدات الصاروخية كما أعلنت عن نيتها تقليص وجودها العسكري في العراق مع الإبقاء على وحدات استشارية لدعم قوات الأمن العراقية، وتعكس هذه التحركات الاستراتيجيّة الأميركية توجهًا نحو تخفيف التواجد العسكري التقليدي في الشرق الأوسط لصالح تعزيز الجبهات التي ترى فيها واشنطن تهديدات مباشرة من قبل روسيا والصين وهو ما عدته موسكو مؤشرًا واضحًا على نية الغرب توسيع نفوذه في المناطق المحاذية لها مما ساهم في تأجيج موقفها تجاه أوكرانيا وتصعيد الأزمة إلى مواجهة عسكرية مفتوحة[١٠].

رابعاً: تمدد حلف الناتو في شرق أوروبا

منذ تأسيس حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عام (١٩٤٩)م كان الهدف الرئيس لهذا التحالف العسكري هو مواجهة النفوذ السوفيتي خلال الحرب الباردة، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي عام (١٩٩١)م توقع بعض المحللين أن يتراجع دور الناتو أو يتحول إلى تحالف أقل عدوانية، لكن على العكس من ذلك شهد الحلف توسعات متتالية شملت العديد من دول أوروبا الشرقية التي كانت سابقًا جزءًا من النفوذ السوفيتي أو أعضاء في حلف وارسو، بدأت هذه التوسعات منذ العام (١٩٩٩)م عندما انضمت بولندا والمجر وجمهورية التشيك إلى الناتو تلتها موجة أكبر في عام (٢٠٠٤)م شملت دول البلطيق (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) فضلاً عن بلغاريا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا، ومن ثم أصبحت روسيا تنظر إلى توسع الناتو كتهديد مباشر لأمنها القومي لاسيما وأن دولاً قريبة جداً من حدودها باتت تحت المظلة الأمنيّة للحلف، هذه النظرة عززت الشكوك الرُّوسيّة تجاه الغرب ودفعتها لاتخاذ مواقف متشددة تجاه توسع الناتو المستمر، كانت أوكرانيا إحدى الدول التي سعت إلى الانضمام للناتو وهو ما اعتبرته موسكو تجاوزاً للخطوط الحمراء التي وضعتها منذ انهيار الاتحاد السوفيتي[١١].

وتنظر روسيا إلى توسع الناتو على أنه تهديد مباشر لأمنها القومي فمنذ سقوط الاتحاد السوفيتي حرصت موسكو على ضمان بقاء أوكرانيا وبيلاروسيا ودول القوقاز في منطقة نفوذها الاستراتيجي، وعندما بدأ الناتو يقترب من حدود روسيا، ورأت القيادة الرُّوسيّة أن هذا يشكل خطراً وجودياً على أمنها، وإن أحد أكبر مخاوف روسيا هو نشر الأسلحة الاستراتيجيّة مثل الصواريخ الدفاعية والهجومية في الدول المنضمة حديثًا للناتو، فوجود قواعد عسكرية أمريكية أو أطلسية في دول مثل بولندا ورومانيا يجعل روسيا تحت ضغط مستمر ويقلل من الوقت اللازم لإطلاق هجوم محتمل على أراضيها، فضلاً عن ذلك فإن سياسات الناتو في شرق أوروبا مثل نشر قوات عسكرية وزيادة التعاون

الأمني تزيد من توتر العلاقات بين روسيا والغرب، ففي العام(٢٠٠٨)م تعهد الناتو بضمّ أوكرانيا وجورجيا في المستقبل وهو الأمر الذي عدته روسيا تهديدًا خطيرًا، وفي نفس العام ردت موسكو بشن حرب ضد جورجيا حيث دعمت الانفصاليين في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا ما أدى إلى تقسيم الدولة الجورجية وإبعادها عن مسار الانضمام للناتو، حتى أصبح توسع الناتو في الفضاء السوفيتي السابق محفزًا رئيسًا للنزاعات بين روسيا والغرب[١٢].

لطالما عدت روسيا أوكرانيا جزءًا لا يتجزأ من مجال نفوذها الاستراتيجي ليس فقط بسبب الروابط التاريخية والثقافية بين البلدين ولكن أيضًا لأسباب عسكرية وجيوسياسيّة واقتصاديّة، فمع تصاعد المطالب الأوكرانية بالانضمام للناتو ازدادت التوترات بين موسكو وكييف لاسيما بعد الثورة الأوكرانية عام (٢٠١٤)م التي أطاحت بالرئيس الموالي لروسيا فيكتور يانوكوفيتش[١٣]، وتعدّ موسكو أن أوكرانيا إذا انضمت إلى الناتو فإن الحدود الأطلسية ستصل مباشرة إلى روسيا ما يعني أن الحلف قد يتمكن من نشر قواعد عسكرية وصواريخ هجومية بالقرب من موسكو، كما أن هذا سيؤدي إلى فقدان روسيا لنفوذها في البحر الأسود، إذ تعدّ القاعدة البحرية الرُّوسيّة في سيفاستوبول بالقرم ذات أهمية استراتيجيّة كبرى، ولهذا السبب عندما بدأت الحكومة الأوكرانية الموالية للغرب تعزيز علاقاتها مع الناتو والاتحاد الأوروبي ردت روسيا بضم شبه جزيرة القرم ودعم الانفصاليين في دونباس، فضلاً عن ذلك حاول الناتو تعزيز العلاقات العسكريّة مع أوكرانيا من خلال إرسال أسلحة وتدريبات عسكرية وهو ما أدى إلى تفاقم المخاوف الرُّوسيّة وزيادة احتمالية الصدام المباشر، في السنوات التي سبقت الحرب حذرت روسيا مرارًا وتكرارًا من أن أية محاولة لانضمام أوكرانيا للناتو ستواجه برد عسكري حاسم وهو ما تحقق مع بدء الغزو الروسي في شباط ٢٠٢٢[١٤].

المطلب الثاني: مجريات الحرب الرُّوسيّة الأوكرانية

تحولت الأزمة الأوكرانية الرُّوسيّة الى مواجهة عسكرية وأزمة دولية مستمرة شملت أيضاً الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ورابطة الدول المستقلة حينما حشدت روسيا في شهري آذار ونيسان من العام (٢٠٢١)م حوالي ١٠٠,٠٠٠ جندي ومعدات عسكرية بالقرب من حدودها مع أوكرانيا وهوما مثل أعلى تعبئة للقوة منذ ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام (٢٠١٤)م ، وقدمت روسيا في كانون الأول (٢٠٢١)م مشروعي معاهدتين تحتويان على طلبات أشارت إليها باسم (الضمانات الأمنيّة) بما في ذلك تقديم تعهد ملزم قانونا بأن لا تنضم أوكرانيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي وكذلك خفض عدد قواته والمعدات العسكريّة المتمركزة في أوروبا الشرقية وهددت برد عسكري غير محدد إذا لم يتم تلبية مطالبها كاملا، هذه الطلبات واجهت الرفض من قبل الولايات المتحدة وأعضاء آخرون في حلف شمال الاطلسي وحذروا روسيا من زيادة العقوبات الاقتصاديّة عليها في حال اقدامها على غزو أوكرانيا ، وعقدت محادثات دبلوماسية ثنائية بين الولايات المتحدة وروسيا في كانون الثاني ٢٠٢٢ لكن تلك المحادثات فشلت في نزع فتيل الأزمة[١٥].

بدأت دول حلف شمال الأطلسي وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا الاستعداد لمواجهة العملية العسكريّة الرُّوسيّة في أوكرانيا فقامت حسب التقارير الاستخباراتية التي ظهرت لاحقاً بعمليات تدريب واسعة لمجموعات عسكرية أوكرانية على أسلحة مضادة للدبابات والطائرات وتم نقل معدات عسكرية من حلف الأطلسي عبر بولندا وسلوفاكيا بالتحديد إلى داخل أوكرانيا استعداداً لهذه العملية، ومنذ بدء العملية العسكريّة الرُّوسيّة كان هناك انتشاراً بصورة كبيرة، وفي هذه المدة استمر نقل الأسلحة الأكثر تطوراً في العالم من دول حلف شمال واسعاً وتقدما واضحا للقوات من ناحية الشرق والجنوب وكذلك الشمال باتجاه العاصمة كييف، وبعد الأسبوع الثالث من الحرب

أدركت روسيا أنها لا تحارب أوكرانيا وحدها وإنما تحارب حلف شمال الأطلسي بأكمله والذي تتوقف قواته عند الحدود الأوكرانية حتى يتجنب المواجهة المباشرة بين الطرفين ولا يعطي مبرراً لروسيا لاستخدام ما لوحت به من أسلحة دمار شامل ورفع درجة التوتر العالمي الأطلسي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا إلى داخل أوكرانيا، (وتمثلت هذه الأسلحة في قاذفات الصواريخ المضادة للدبابات والدروع من طراز جافلين (النسخة الأمريكية الأحدث)، وكذلك القاذفات المضادة للدبابات التي أنتجتها بريطانيا بالتعاون مع السويد وهو الصاروخ الأكثر تطوراً في العالم، إذ إنه قادر على تدمير الدبابات الأكثر تدريعاً وقوة، وقدرت مصادر أخرى أن عدد الصواريخ المضادة للدبابات والدروع التي قدمت الى أوكرانيا قد تجاوز ثلاثين ألف صاروخ إلى جانب صواريخ (ستينجر) المضادة للطائرات ولم تكتف دول حلف الأطلسي بذلك ولكنها قدمت الطائرات المسيرة الأمريكية من طراز سويتش بليد ٣٠ وسويتش بليد ٦٠ والتي تسمى بالطائرات المسيرة الانتحارية.[١٦]

في مقابل ذلك ركزت الاستراتيجيّة العسكريّة الرُّوسيّة على مبدأ التصعيد في منطقة الشرق بنقل قواتها وتجميعها في منطقة الشرق والجنوب وإعادة نقل الذخيرة والعتاد وتحسين أوضاعها التعبوية للتركيز على المنطقة الجنوبية والشرقية التي تتضمن طبقاً للهدف الاستراتيجي السيطرة على الجمهوريتين الانفصاليتين دونيتسك ولوهانسك، وهكذا تم طرد القوات الأوكرانية التي كانت تتركز في بعض المناطق التابعة للإقليم ثم محاصرة منطقة ماريوبول أهم ميناء عسكري على البحر الأسود في منطقة بحر آزوف وهو الميناء الأساسي لتصدير الحبوب الأوكرانية لمنطقة آسيا والشرق الأوسط، نظراً لأنها خطوط الإمداد قريبة من الأراضي الرُّوسيّة وغير معرضة لضربات أوكرانية ونجحت هذه الخطة في الاستيلاء على ماريوبول لتصبح هي أول مدينة استراتيجيّة تم الاستيلاء عليها منذ بداية الحملة العسكريّة وهو ما أعطى لروسيا نوعاً من الانتصار خاصة أن المقاتلين في ماريوبول كانوا فوج الحرس الوطني الذي تتهمه روسيا بأنه من القوات النازية ومن ثم القضاء على هذا الفوج.[١٧]

كان هدف روسيا من ذلك التمدد إلى أوديسا هو تجزئة أوكرانيا وحرمانها من أية إطلالة على البحر الأسود وإفقادها أي موانئ بحرية، وبإحكام السيطرة على ماريوبول تقريباً تنتقل العمليات العسكريّة الرُّوسيّة إلى المنطقة التي تليها في ميكولايف وصولاً إلى أوديسا أما الضربات التي توجه إلى مدينة لفيف كانت تستهدف إعطاء إشارة لمسار القوات والأسلحة التي تدخل عبر بولندا بأن روسيا يمكن أن تضرب هذه الحملات التي تنقل الأسلحة وهوما أعلنته صراحة، وإن السيطرة على بحر آزوف يعني انتهاء الاحتكاك الذي كان قائماً بين روسيا وأوكرانيا في هذا البحر وتأمين منطقة القرم وتوفير الامتداد الارضي لجزيرة القرم إلى روسيا وهي كلها مكاسب يمكن أن تزايد القيادة السياسيّة الرُّوسيّة بعد الفشل في تحقيق الأهداف الرئيسَة التي كانت تستهدفها من تغيير النظام في أوكرانيا والوصول إلى العاصمة ،حيث إنها لم تجد تأييداً شعبياً لذلك، وقد أدت العملية في مجملها في النهاية إلى إذكاء الروح الوطنيّة الأوكرانية عكس ما كان تتصور روسيا ولكن سيبقى النجاح الأبرز لروسيا في الدونباس، إذ سيكون من الصعب على الجيش الأوكراني نقل إمدادات كافية لمواجهة العملية العسكريّة في الشرق والجنوب، ومن ثم ستكون هناك فرص لتحقيق القوات الرُّوسيّة نوعاً من الإنجاز في هذا الميدان العسكري وربما الى استمرار المعارك[١٨].

بعد نجاح روسيا في إحكام قبضتها على دونباس بدأت أوكرانيا في التحضير لهجوم مضاد لاستعادة الأراضي التي خسرتها خاصة في الجنوب حيث تركزت المعارك في منطقة خيرسون الاستراتيجيّة، وحصل الجيش الأوكراني على دعم كبير من حلف الناتو شمل تزويده بأنظمة صواريخ HIMARS الأمريكية التي أحدثت تغييرًا جذريًا في مجريات الحرب حيث مكنت أوكرانيا من استهداف مراكز القيادة الرُّوسيّة ومستودعات الذخيرة والجسور الرئيسَة ما عرقل قدرة روسيا على إعادة الإمداد. وبحلول ايلول نجحت أوكرانيا في تحقيق اختراقات نوعية في خطوط الدفاع الرُّوسيّة مما دفع موسكو إلى إعادة تموضع قواتها جنوبًا في محاولة لتفادي انهيار الجبهة بالكامل وهو ما شكل أول انتكاسة كبرى للقوات الرُّوسيّة منذ بدء الحرب، ومع استمرار الضغط الأوكراني المدعوم غربيًا اضطرت روسيا إلى

اتخاذ قرار صعب بسحب قواتها من الضفة الغربية لنهر دنيبرو، بما في ذلك مدينة خيرسون التي كانت العاصمة الإقليميّة الوحيدة التي سيطرت عليها منذ بداية الحرب، أعلن وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو قرار الانسحاب في ٩ تشرين الثاني ووصفه بأنه "إعادة تموضع" لتجنب الخسائر الفادحة، جاء هذا الانسحاب بعد عمليات قصف أوكرانية استهدفت الجسور والمعابر الادارية الرُّوسيّة ما جعل من الصعب على موسكو الاحتفاظ بمواقعها في المدينة كان الانسحاب بمثابة انتصار رمزي كبير لأوكرانيا حيث استُقبلت قواتها بحفاوة في خيرسون في حين عَدَّ البعض أن القرار يعكس مدى ضعف روسيا في مواجهة العمليات العسكريّة الأوكرانية المدعومة غربيًا[١٩].

تحولت مدينة باخموت إلى ساحة معركة رئيسَة بين القوات الأوكرانية والرُّوسيّة في أيار ٢٠٢٣، حيث كانت موسكو مصممة على تحقيق نصر استراتيجي حتى لو تطلب ذلك خسائر فادحة، وقاد مرتزقة فاغنر الهجوم الروسي على المدينة وسط معارك شوارع عنيفة استمرت لأشهر، وعلى الرغم من أن القوات الأوكرانية خسرت السيطرة على المدينة بحلول أيار عام(٢٠٢٣) م فإن هذه المعركة استنزفت القوات الرُّوسيّة بشكل كبير وأضعفت قدرتها على شن هجمات واسعة النطاق لاحقًا، ومن جهتها استخدمت أوكرانيا هذا الوقت للتحضير لهجومها المضاد القادم عبر تلقي المزيد من الدعم الغربي بما في ذلك دبابات ليوبارد الألمانية ودبابات أبرامز الأمريكية، ومع حلول صيف عام (٢٠٢٣) م أطلقت أوكرانيا هجومًا مضادًا واسع النطاق في جنوب وشرق البلاد مستهدفة المناطق التي تحتلها روسيا في زابوروجيا ودونيتسك، ورغم التوقعات العالية لهذا الهجوم؛ إلا أن القوات الأوكرانية واجهت عقبات كبيرة بسبب التحصينات الرُّوسيّة القوية والحقول الملغمة كما تمكنت روسيا من استغلال التفوق الجوي النسبي واستخدام الخطط الدفاعية لإبطاء التقدم الأوكراني ومع ذلك حققت القوات الأوكرانية بعض الاختراقات، أبرزها استعادة قرى استراتيجيّة في المنطقة، ما جعل القوات الرُّوسيّة في موقف دفاعي حرج[٢٠].

مع استمرار الحرب إلى عام (٢٠٢٤)م تحولت المعارك إلى حرب استنزاف طويلة الأمد حيث لم يتمكن أي من الطرفين من تحقيق نصر حاسم، وركزت روسيا على تعزيز مواقعها الدفاعية بينما واصلت أوكرانيا الضغط عبر هجمات بالطائرات المسيرة واستهداف البنية التحتية العسكريّة الرُّوسيّة في القرم ومناطق أخرى، وتصاعدت التوترات الدوليّة مع زيادة دعم الناتو لأوكرانيا في حين حاولت روسيا تعويض خسائرها عبر تجنيد المزيد من الجنود والاعتماد على شراكات عسكرية جديدة مثل التعاون مع إيران وكوريا الشمالية، ومع عدم وجود مؤشرات على قرب انتهاء الصراع يبقى مستقبل الحرب مفتوحًا على عدة احتمالات تتراوح بين استمرار المواجهات العسكريّة، والتوصل إلى حلول دبلوماسية محتملة أو حتى تصعيد إضافي قد يشمل أطرافًا دولية أخرى[٢١].

المبحث الثاني: الانعكاسات الإقليميّة للحرب الرُّوسيّة الأوكرانية على البحر الاسود

لقد ظلت الجغرافيا البحرية عبر التاريخ فضاءً تتقاطع فيه المصالح وتتنازع فيه الإرادات الكبرى لكن قليلًا من البحار نال موقعًا رمزيًا واستراتيجيًا كالذي بات يحتله البحر الأسود اليوم، فبين ضفّاته تتجلى تحوّلات النظام الدولي ويُعاد تشكيل ميزان القوة بين الشرق والغرب في صراع تتداخل فيه الخرائط العسكريّة مع مشاريع النفوذ الجيوسياسي وتتصارع فيه السفن والطائرات كما تتقاطع المصالح مع التحالفات، وإن الحرب الرُّوسيّة الأوكرانية لم تُعد فقط تعريف الصراع في شرق أوروبا؛ بل أخرجت البحر الأسود من دور "الممرّ البحري" إلى دور "المسرح الجيوستراتيجي"، حيث يتفاعل الحضور البحري، وتتصاعد المواجهات الجوية، وتُختبر حدود الردع الإقليمي. فصار البحر الأسود ليس فقط شريانًا للطاقة والغذاء؛ بل عقدةً أمنيّة تمسك بخيوطها القوى الكبرى وتعيد من خلالها صياغة خرائط السيطرة البحرية.

من هذا المنطلق، يسعى هذا المبحث إلى تفكيك انعكاسات هذه الحرب على البحر الأسود، ليس فقط من حيث الوقائع العسكريّة الجارية بل من خلال قراءة استشرافية لفهم تحولات التوازنات الإقليميّة والدوليّة وتقييم دور كل من

روسيا، والناتو، وتركيا، في إعادة تعريف الأمن البحري وتغيير مفاهيم السيطرة والسيادة في هذه الرقعة الجغرافية ذات الحساسية القصوى.

المطلب الأول: انعكاسات الحرب الرُّوسيّة الأوكرانية على الاستقرار الإقليمي في البحر الأسود

منذ اندلاع الحرب الرُّوسيّة–الأوكرانية، أولت موسكو اهتمامًا استثنائيًا بتعزيز بنيتها العسكريّة في شبه جزيرة القرم ولا سيما قاعدة سيفاستوبول البحرية التي تُعدّ العمود الفقري لأسطول البحر الأسود الروسي، هذا التحرك لم يكن مجرد رد فعل تكتيكي؛ بل جاء ضمن استراتيجيّة أشمل لإعادة تموضع الردع الروسي في منطقة تشهد تصاعدًا غير مسبوق في التهديدات الأطلسية، فالقرم التي ضُمت عام ٢٠١٤، تحولت من مجرد منطقة استراتيجيّة إلى ركيزة مركزية في المعمار الدفاعي الروسي، ومع تصاعد التهديدات منذ فبراير ٢٠٢٢ رفعت موسكو وتيرة التحصينات القتالية بشكل نوعي، حيث جرى تحديث البنية التحتية للقواعد البحرية، بما في ذلك قدرات الإرساء والتزود اللوجستي، وتوسيع المنشآت المحصنة لتخزين الأسلحة والصواريخ البعيدة المدى. كما تم إنشاء غرف عمليات ميدانية ذات قدرات قيادة وسيطرة رقمية متقدمة، ما يعكس تحولًا جذريًا في كيفية إدارة روسيا لأزماتها العسكريّة[٢٢].

وفي إطار سياسة الردع الاستراتيجي التي تتبناها موسكو منذ اندلاع الحرب الرُّوسيّة–الأوكرانية، أولت القيادة العسكريّة الرُّوسيّة اهتمامًا بالغًا بنشر منظومات تسليحية متقدمة في منطقة البحر الأسود، وفي مقدمتها صواريخ "كاليبر" المجنحة ومنظومات الدفاع الجوي "S-400". تُعد هذه المنظومات من أبرز أدوات الردع والتفوق العملياتي التي تمنح روسيا قدرات هجومية ودفاعية نوعية في مواجهة التهديدات المتنامية من قبل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، صواريخ "كاليبر Kalibr-NK"، على سبيل المثال تتميز بمدى يتجاوز ١٥٠٠ كم وقدرة على ضرب الأهداف بدقة عالية سواء كانت بحرية أو برية أو تحت الأرض، وقد جرى نشر هذه الصواريخ على متن عدد

من السفن والغواصات الرُّوسيّة المتمركزة في أسطول البحر الأسود لا سيما في قاعدة سيفاستوبول هذه الصواريخ تمنح موسكو القدرة على شن ضربات استباقية بعيدة المدى دون الحاجة إلى التوغل في المجال الجوي المعادي وهو ما يُقلق حلف الناتو ويعقد حساباته الدفاعية في المنطقة[٢٣].

إلى جانب القدرات الهجومية، حرصت روسيا على إحاطة سواحلها ومواقعها الحيوية في البحر الأسود بمنظومات S-400 المتطورة والتي تُعد من أكثر أنظمة الدفاع الجوي تطورًا في العالم، تم نشر عدة بطاريات من هذا النظام في شبه جزيرة القرم لا سيما في مناطق سيفاستوبول وفيدوسيا لتغطية كامل المجال الجوي البحري وتوفير حماية للمنشآت العسكريّة والمرافق الاستراتيجيّة، تتميز منظومة S-400 بقدرتها على اكتشاف وتعقب واعتراض أهداف جوية متعددة تشمل الطائرات المقاتلة والطائرات من دون طيار والصواريخ الباليستية والمجنحة ضمن مدى يصل إلى ٤٠٠ كم هذا الانتشار يُعقّد من قدرة حلف الناتو على التحرك الجوي بحرية في المنطقة، ويمنح روسيا تفوقًا دفاعيًا يعزز من قدرتها على التحكم في المجال الجوي للبحر الأسود[٢٤].

إلى جانب هذه المنظومات كثّفت روسيا بشكل غير مسبوق من دورياتها الجوية والبحرية في البحر الأسود، تسير السفن الحربية دوريات مسلحة على مدار الساعة وترافقها طائرات الاستطلاع والمقاتلات، كما تم تعزيز الحضور الجوي بطائرات متطورة مثل Su-30 وMiG-29SMT، إلى جانب استخدام الطائرات من دون طيار المسلحة وأنظمة الحرب الإلكترونية. هذه الدوريات تهدف إلى فرض "واقع عملياتي جديد" يتمثل في إحكام السيطرة البحرية وإظهار الجاهزية القتالية في وجه أي تحرك أطلسي محتمل. كما أن هذه التحركات تُعد رسالة ردع استراتيجيّة موجهة إلى الناتو وأوكرانيا على حد سواء، مفادها أن البحر الأسود بات ضمن "المجال العسكري الحيوي الروسي"، وأن أي اختراق له سيُقابل برد عنيف[٢٥].

إلى جانب ذلك إن نشر الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا الشرقية يمثل تحديًا استراتيجيًا كبيرًا لروسيا، خاصة في منطقة البحر الأسود التي تعدها موسكو جزءًا لا يتجزأ من أمنها القومي. هذا الدرع، الذي يُعدّ جزءًا من نظام الدفاع الصاروخي الأوروبي، يهدف إلى حماية الحلفاء الأوروبيين من التهديدات الصاروخية المحتملة، ولكنه في الوقت نفسه يُعدّ تهديدًا مباشرًا للقدرات الردعية الرُّوسيّة. بالنسبة لروسيا، فإن نشر هذا النظام في دول مثل رومانيا وبولندا يُضعف من قدرتها على الردع النووي، ويحد من خياراتها الاستراتيجيّة في المنطقة، ردًا على ذلك عززت روسيا من وجودها العسكري في البحر الأسود، حيث قامت بنشر صواريخ "كاليبر" و"إسكندر" القادرة على ضرب الأهداف البعيدة بدقة عالية. كما قامت بتحديث أسطولها البحري في سيفاستوبول، وتعزيز منظومات الدفاع الجوي مثل S-400، مما يمنحها القدرة على مواجهة التهديدات الجوية والصاروخية. هذه الإجراءات تعكس استراتيجيّة موسكو في تحويل البحر الأسود إلى منطقة عسكرية مغلقة، حيث تسيطر روسيا على حركة السفن والطائرات، وتفرض قيودًا على أي تحرك أطلسي في المنطقة، فضلاً عن ذلك قامت روسيا بتكثيف تدريباتها العسكريّة في البحر الأسود، حيث أجرت مناورات بحرية وجوية ضخمة بمشاركة قوات من دول منظمة معاهدة الأمن الجماعي. هذه التدريبات تهدف إلى إظهار الجاهزية القتالية لروسيا، وإرسال رسالة واضحة إلى الناتو بأن أية محاولة لتجاوز الخطوط الحمراء الرُّوسيّة ستواجه برد قوي. كما أن روسيا تعتمد على أدوات الحرب الإلكترونية والهجمات السيبرانية لتعطيل أنشطة الناتو وإرباك قراراته في المنطقة[٢٦]، وتتمثل انعكاسات الردود العسكريّة المتبادلة على الاستقرار الإقليمي في البحر الاسود فيما يلي:

١- **عسكرة البحر الأسود وتصاعد سباق التسلح الإقليمي:** أدت التفاعلات العسكريّة المتبادلة بين روسيا وحلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى تحويل البحر الأسود إلى ساحة صراع استراتيجي، حيث أصبحت المنطقة مركزًا لسباق تسلح غير مسبوق. منذ ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، عززت موسكو وجودها العسكري بشكل كبير، حيث قامت بتحديث أسطولها البحري في

سيفاستوبول، ونشرت صواريخ "كاليبر" البحرية وأنظمة الدفاع الجوي المتقدمة مثل S-400. هذه الخطوات لم تكن دفاعية فحسب، بل هجومية أيضًا، حيث تسعى روسيا إلى فرض هيمنتها على المنطقة ومنع أي تمدد أطلسي، من جانبها، ردّ الناتو بتكثيف وجوده العسكري عبر مناورات بحرية وجوية متكررة، مثل "Sea Breeze" و"Defender"، والتي تهدف إلى إظهار الجاهزية القتالية للحلف وقدرته على الرد السريع. كما قام الناتو بنشر طائرات من دون طيار متطورة مثل MQ-9 Reaper وطائرات تجسس من طراز RC-135 Rivet Joint لمراقبة الأنشطة الرُّوسيّة. هذه العسكرة المتبادلة حولت البحر الأسود إلى "مسرح ردع دائم"، حيث تعتمد كل من روسيا والناتو على استراتيجيات الردع المتقدم للحفاظ على التوازن العسكري، غير أن هذا التصعيد في التسليح يخلق بيئة أمنيّة غير مستقرة، حيث تزداد احتمالية وقوع حوادث غير مقصودة قد تؤدي إلى تصعيد واسع النطاق. إن سباق التسلح هذا لا يهدد الاستقرار الإقليمي فحسب، بل يعيد إحياء أجواء الحرب الباردة، ما يجعل البحر الأسود نقطة اشتعال محتملة في أي لحظة27 .

٢- **تهديد حرية الملاحة وتأزيم الأمن الغذائي العالمي:** أحد أبرز الانعكاسات السلبية للردود العسكريّة المتبادلة في البحر الأسود هو تهديد حرية الملاحة الدوليّة، خاصة فيما يتعلق بتدفق الحبوب والطاقة. بعد انسحاب روسيا من اتفاقية تصدير الحبوب عام ٢٠٢٣، أصدرت موسكو تحذيرات باستهداف السفن المتجهة إلى الموانئ الأوكرانية، ما أدى إلى رد فعل مماثل من أوكرانيا، التي حذرت من استهداف السفن المتجهة إلى الموانئ الرُّوسيّة، هذه الحالة من "الحرب البحرية غير المعلنة" أثارت مخاوف شركات الشحن العالمية، حيث ارتفعت تكاليف التأمين على السفن العابرة للمنطقة بشكل كبير. كما أدت إلى اضطراب في صادرات الحبوب الأوكرانية، التي تعدّ مصدرًا رئيسًا للأمن الغذائي العالمي، خاصة لدول الشرق الأوسط وإفريقيا. إن تهديد حرية الملاحة في البحر الأسود لا يؤثر فقط على أطراف الصراع المباشر، بل يمتد ليمثّل تهديدًا للأمن الغذائي العالمي، ما يعزز الهشاشة الاقتصاديّة في العديد من الدول النامية، علاوة على ذلك، فإن تعطيل خطوط الشحن البحرية يزيد من الضغوط الاقتصاديّة على الدول الأوروبية، التي تعتمد

على واردات الطاقة والسلع الأساسية عبر البحر الأسود . هذا الوضع يخلق حلقة مفرغة من التصعيد الاقتصادي والعسكري، ما يجعل المنطقة أكثر عرضة للاضطرابات طويلة الأمد 28.

٣- **هشاشة التوازنات الجيوسياسيّة وإمكانية الانزلاق نحو التصعيد**: تشير الاشتباكات العسكريّة المتكررة بين روسيا والناتو في البحر الأسود إلى هشاشة التوازنات الجيوسياسيّة في المنطقة. حوادث مثل إسقاط الطائرة المسيرة الأمريكية MQ-9 Reaper في مارس ٢٠٢٣، واعتراض الطائرات الأوروبية من قبل المقاتلات الرُّوسيّة، تعكس تآكل آليات ضبط النزاع بين القوى الكبرى، هذه الحوادث، وإن كانت محدودة، تُنذر بانزلاق غير محسوب نحو تصعيد واسع النطاق، خاصة في ظل غياب قنوات تواصل عسكرية فاعلة بين موسكو والناتو . إن أي خطأ في التقدير أو تصعيد ميداني غير متعمد قد يشعل فتيل أزمة إقليمية يصعب احتواؤها . وتكمن الخطورة في أن البحر الأسود بات نقطة تماس حساسة بين أطراف تمتلك قدرات نووية، مما يجعل أي مواجهة غير محسوبة خطرًا وجوديًا على الاستقرار العالمي،

٤- **تحول البحر الأسود إلى مركز للصراع على النفوذ الإقليمي والدولي:** بات البحر الأسود اليوم أكثر من مجرد ممر مائي إقليمي؛ لقد تحول إلى مسرح استراتيجي رئيس للصراع على النفوذ بين روسيا من جهة، وحلف الناتو والولايات المتحدة من جهة أخرى. هذا التنافس المحموم يُعيد تعريف الجغرافيا السياسيّة للمنطقة، حيث أصبحت دول مثل رومانيا وبلغاريا منصات ارتكاز للناتو، بينما تسعى تركيا، رغم عضويتها في الحلف، للحفاظ على توازنها الجيوسياسي بين موسكو والغرب، كما تحول البحر الأسود إلى بوابة تفاعل بين أمن الطاقة الأوروبي، وشبكات التجارة العالمية، والممرات الرقمية للاتصالات، مما جعله منطقة استراتيجيّة متعددة الأبعاد . إن هذا التحول في دور البحر الأسود يعكس تحولًا أعمق في النظام الدولي، حيث تصبح المناطق الحدودية نقاط اشتباك بين القوى الكبرى، غير أن هذا الصراع على النفوذ يهدد بتحويل البحر الأسود إلى بؤرة صدام دائم، ما يعرض الاستقرار الإقليمي للخطر . إن

إعادة صياغة النظام الأمني في المنطقة يتطلب إيجاد توازن بين مصالح القوى الكبرى، ومنع تحول البحر الأسود إلى ساحة حرب مفتوحة تهدد الأمن الأوروبي والعالمي29.

٥- **انعكاسات الردود العسكريّة على الأمن الإقليمي والعالمي**: إن الردود العسكريّة المتبادلة بين روسيا والناتو في البحر الأسود لا تقتصر انعكاساتها على المنطقة فحسب، بل تمتد لتشكل تهديدًا للأمن الإقليمي والعالمي. تصاعد التوترات في البحر الأسود أدى إلى زيادة الاعتماد على الأدوات العسكريّة غير التقليدية، مثل الحرب الإلكترونية والهجمات السيبرانية، ما يزيد من تعقيد المشهد الأمني ويقلل من فرص تحقيق الاستقرار، علاوة على ذلك، فإن عسكرة البحر الأسود تهدد بتفجير أزمات إقليمية أوسع نطاقًا، خاصة في ظل وجود دول ذات مصالح متضاربة في المنطقة. إن أي تصعيد عسكري في البحر الأسود قد يؤدي إلى تفاعلات متسلسلة تؤثر على الأمن في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط30.

ختاماً إن تحقيق الاستقرار في البحر الأسود يتطلب إعادة النظر في استراتيجيات الردع المتبادلة، وإيجاد قنوات حوار دبلوماسي بين القوى الكبرى، فبدون ذلك ستظل المنطقة نقطة اشتعال محتملة تهدد الأمن الإقليمي والعالمي.

المطلب الثاني: انعكاسات الحرب الرُّوسيّة الأوكرانية على الأمن الاقتصادي في البحر الأسود

أدى اندلاع الحرب الرُّوسيّة الأوكرانية إلى شلل نسبي في حركة التجارة البحرية داخل البحر الأسود، حيث كانت المنطقة تمثل أحد أهم الممرات التجارية الحيوية لنقل الحبوب والوقود والسلع من أوكرانيا وروسيا إلى الأسواق العالمية، لا سيما الأسواق الأوروبية والآسيوية. لكن مع تفاقم الأعمال العسكريّة وفرض الحصار على بعض الموانئ الرئيسَة مثل ميناء أوديسا وتشورنومورسك وماريوبول، تأثرت سلاسل الإمداد بشكل مباشر، وأُعيدت هيكلة خطوط الشحن البحرية لتفادي المناطق الساخنة. وقد أدت هذه الحالة إلى ارتفاع تكاليف التأمين البحري، وازدياد نفقات النقل

بسبب المخاطر المرتفعة، ما انعكس بدوره على أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية، ومع انسحاب روسيا من اتفاقية تصدير الحبوب عبر البحر الأسود منتصف عام ٢٠٢٣، ارتفعت المخاوف الدوليّة من تفاقم أزمة الأمن الغذائي، خاصة بالنسبة للدول المستوردة من أوكرانيا، مثل دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويُضاف إلى ذلك أنّ تهديدات روسيا باعتبار السفن التجارية المتجهة إلى الموانئ الأوكرانية "أهدافًا عسكرية" زاد من عزوف شركات الشحن العالمية عن استخدام هذا الممر، ما أجبر العديد من الدول على البحث عن مسارات بديلة أكثر أمانًا، وإن كانت أطول وأعلى تكلفة، مثل ممرات الشحن عبر البحر الأدرياتيكي أو شرق المتوسط[٣١]، ومن ثم تحولت الحرب في البحر الأسود من صراع عسكري إلى أزمة اقتصاديّة عالمية، حيث لم تعد المخاطر مقتصرة على الجبهات القتالية، بل امتدت إلى منظومة الاقتصاد العالمي المرتبطة بشبكات التجارة البحرية، ما عزّز من هشاشة النظام التجاري في المنطقة، وجعل من البحر الأسود نقطة حرجة في الحسابات الاقتصاديّة الدوليّة[٣٢].

١- **أثّرت الحرب الرُّوسيّة الأوكرانية بشكل عميق على صادرات الحبوب والطاقة**، التي تمر عبر البحر الأسود، وتحديدًا من أوكرانيا وروسيا، وهما من أكبر مصدري القمح والشعير والذرة وزيت دوار الشمس عالميًا. فقد شكّلت الحرب عاملًا مقيدًا لإمكانية الوصول إلى موانئ التصدير الحيوية، حيث تم تعليق الملاحة التجارية في فترات متقطعة بسبب القصف أو التهديدات الأمنيّة، وأُجبرت بعض شركات الشحن العالمية على مغادرة المنطقة[٣٣]، وبينما اعتمد العالم قبل الحرب على أوكرانيا كمصدر رئيس للحبوب – حيث كانت تصدر ما يقارب ١٠٪ من احتياجات الأسواق العالمية من القمح و١٥٪ من الذرة – فإن هذه النسب شهدت انخفاضًا حادًا بعد الحصار البحري الروسي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الحبوب بنسبة تجاوزت ٤٠٪ في بعض الأسواق الدوليّة خلال عام ٢٠٢٢، واستمر التقلب في الأسعار بسبب التهديدات المستمرة في البحر الأسود. كما شهدت صادرات روسيا من النفط الخام والغاز الطبيعي عبر موانئ البحر الأسود تراجعًا ملموسًا نتيجة العقوبات الغربية.

٢- **أحد أبرز الانعكاسات الاقتصاديّة للحرب هو الارتفاع الحاد في تكاليف التأمين والنقل البحري عبر البحر الأسود**، إذ تُصنف المنطقة اليوم من قبل معظم شركات التأمين البحري العالمي ضمن مناطق "المخاطر العالية High-risk zones". وقد أدى ذلك إلى تضاعف أقساط التأمين على السفن والبضائع العابرة للمنطقة بنسبة وصلت إلى ٣٠٠٪ في بعض الحالات مقارنة بما قبل الحرب، ما أضاف أعباء مالية إضافية على شركات الشحن والمستوردين على حد سواء٣٤، هذا الوضع لم يقتصر على تكاليف التأمين فحسب، بل شمل كذلك التكاليف التشغيلية، إذ زادت نفقات الوقود والرسوم الجمركية والتدابير اللوجستية الطارئة، كاستخدام طرق شحن بديلة ومحطات توقف مؤقتة في موانئ آمنة. كما لجأت بعض الشركات إلى استخدام سفن أصغر لتقليل حجم الخسائر في حال وقوع حوادث بحرية أو هجمات صاروخية، وهو ما قلل من كفاءة النقل التجاري وزاد من إجمالي عدد الرحلات اللازمة لنقل نفس حجم البضائع٣٥.

٣- **أدت الحرب في البحر الأسود إلى تفاقم اختلالات سلاسل الإمداد العالمية**، خاصة في مجال الأمن الغذائي، فبالنظر إلى أن أوكرانيا وروسيا تمثلان سلة غذاء عالمية، فقد أثرت الأزمة بشكل مباشر على تدفقات الحبوب والبذور الزيتية والأسمدة، والتي تعدّ ضرورية للزراعة في العديد من الدول النامية. توقف خطوط التصدير من موانئ البحر الأسود، وعدم وجود ممرات بديلة فعالة، زاد من شدة الأزمة، وأدى إلى نقص في المعروض وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، ما دفع دولاً كثيرة إلى فرض قيود على الصادرات لحماية أمنها الغذائي المحلي، وتجدر الإشارة إلى أن الحرب تسببت في ارتفاع أسعار الأسمدة، نظرًا لاعتماد السوق العالمي بنسبة كبيرة على صادرات روسيا من النترات والبوتاس والفوسفات. وقد أدت هذه الزيادات إلى تداعيات مضاعفة في البلدان الزراعية التي تعتمد على الاستيراد، لا سيما في إفريقيا وجنوب آسيا.

٤- **بسبب المخاطر المتصاعدة في البحر الأسود، اضطرت دول كثيرة إلى تطوير** موانئ بديلة لتخفيف الاعتماد على موانئ أوكرانيا وروسيا، وهو ما أدى إلى تغيّر في الخريطة اللوجستية والتجارية في المنطقة. فقد بدأت موانئ رومانيا وبلغاريا مثل ميناء كونستانتا وفارنا بالاستحواذ على جزء من حركة الشحن السابقة من أوديسا وماريوبول. كما شهدت موانئ تركيا مثل مرسين وزونغولداك نشاطًا متزايدًا بوصفها ممرات بديلة لتصدير الحبوب والنفط، هذا التحول أحدث منافسة إقليمية جديدة بين دول البحر الأسود على الاستحواذ على الاستثمارات والبنى التحتية اللوجستية، مما شجع الاتحاد الأوروبي على دعم هذه الموانئ بمخصصات مالية لتطويرها وجعلها أكثر كفاءة. ومن ناحية أخرى، استثمرت بعض الدول في تعزيز قدراتها السككية والبرية لربط موانئ البحر الأسود بوسط أوروبا، وذلك من خلال مشاريع كـ TRACECA وTEN-T، والتي تهدف إلى تحويل الطرق التجارية بعيدًا عن خطوط التصدير الرُّوسيّة والأوكرانية، لكن هذا التغير الجغرافي لم يكن دون آثار سلبية على أوكرانيا، التي أصبحت تدريجيًا معزولة بحريًا. كما أن روسيا بدأت في تطوير موانئ بديلة في شبه جزيرة القرم لتعويض الخسائر، ما جعل من الموانئ أدوات للمنافسة الاستراتيجيّة والاقتصاديّة بين الدول الساحلية٣٦.

٥- **تعرض قطاع التأمين البحري إلى ضغوط غير مسبوقة نتيجة ارتفاع معدلات** المخاطر في البحر الأسود بعد الحرب. فإدراج المنطقة كمنطقة خطر عالي من قبل المؤسسات العالمية مثل Lloyd's of London أجبر شركات التأمين على رفع أسعار الأقساط أو التراجع عن تغطية بعض الرحلات كليًا، مما أدى إلى صعوبة تشغيل الرحلات التجارية المنتظمة. وقد أثّر ذلك بشكل مباشر على تكلفة النقل البحري، وجعل بعض المستثمرين يتراجعون عن خطط تطوير مشاريع موانئ في الدول الساحلية بسبب المخاوف الأمنيّة، كما تضررت الاستثمارات البحرية في القطاعات اللوجستية والنقل، إذ علّقت العديد من الشركات الدوليّة مشاريعها في موانئ البحر الأسود. وأدى ذلك إلى انخفاض تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، مما أثر سلبًا على النمو الاقتصادي للدول المعتمدة على الملاحة البحرية كمصدر للدخل٣٧.

٦- **أحدثت الحرب الرُّوسيّة الأوكرانية اضطراباً واسع النطاق في تجارة الطاقة عبر البحر الأسود**، إذ تُعد هذه المنطقة أحد أهم المعابر البحرية الحيوية لتصدير الغاز الطبيعي والنفط، سواء من روسيا إلى أوروبا أو من آسيا الوسطى عبر تركيا . فقد تأثرت خطوط أنابيب استراتيجيّة كـ "بلو ستريم" و"تورك ستريم"، فضلاً عن مرافق الشحن البحري التي كانت تنقل النفط الخام ومشتقاته إلى الأسواق العالمية . هذا الاضطراب انعكس بشكل مباشر على توازنات سوق الطاقة الأوروبي، وأدى إلى موجة من الارتفاعات السعرية المتكررة في الوقود. ومن الناحية البنيوية، بدأت دول المنطقة بإعادة تقييم سياسات الطاقة لديها، وتكثيف الاستثمارات في البنية التحتية البديلة . على سبيل المثال، زادت تركيا من قدراتها على تخزين الغاز الطبيعي المسال(LNG) ، كما شرعت بلغاريا ورومانيا في توسيع مشاريع الربط الكهربائي والغازي مع أوروبا الوسطى لتقليل الاعتماد على الإمدادات من البحر الأسود . في المقابل، كثّفت روسيا من اعتمادها على البنية التحتية البحرية في القرم وسيفاستوبول لتأمين صادراتها، وأعادت تأهيل منصات التصدير **الخاتمة**

إن لحظة عام ٢٠١٤، والتي تمثلت في ضم شبه جزيرة القرم واندلاع الأزمة الأوكرانية، لم تكن مجرد نقطة تحول مؤقتة، بل لحظة تأسيسية أدت إلى إعادة بلورة إدراك روسيا لأهمية البحر الأسود، حيث انتقل هذا الإدراك من كونه هامشًا جغرافيًا إلى كونه مركزًا استراتيجيًا ترتكز عليه السياسة الخارجيّة الرُّوسيّة . وقد كشفت الدراسة أن هذا التحول لم يكن مجرد خيار عسكري، بل كان امتدادًا لرؤية استراتيجيّة شاملة توظّف الموقع الجغرافي، والمكانة التاريخية، والموارد الاقتصاديّة، والقوة العسكريّة من أجل استعادة الدور الروسي في الفضاء الإقليمي والدولي.

وأنّ البحر الأسود لا يمثل مجرد موقع جغرافي عابر أو هامش جيوسياسي، بل هو فضاء مركزي يعكس تلاقي المصالح الدوليّة والإقليميّة، وتفاعلات القوة الصلبة والناعمة . فقد تبلورت أهمية البحر الأسود في الوعي الاستراتيجي الروسي بوصفه نقطة ارتكاز في منظومة الدفاع الوطني، ومنصة استراتيجيّة لتمكين روسيا من التواصل مع الفضاءات الجنوبية والغربية، ونافذة بحرية نحو أسواق البحر المتوسط وأوروبا . ويتضح أن هذه الأهميّة ليست ناتجة فقط عن

الموقع، بل تتعزز من خلال الطبيعة الجيوبوليتيكية للمنطقة، حيث تمثّل نقطة التقاء بين الشرق والغرب، وملتقى مصالح الفاعلين الإقليميين والدوليين مثل الناتو والاتحاد الأوروبي وتركيا . ومن هنا ، فإن السيطرة الرُّوسيّة على البحر الأسود تعني أكثر من مجرد تفوق عسكري، بل تعني التمكّن من التأثير في النظام الأمني الأوروبي وموازين الطاقة والاقتصاد في المنطقة . ويُظهر هذا الفصل أن البحر الأسود تحوّل من فضاء محايد إلى ساحة صراع استراتيجي، بل أصبح عنصراً حيوياً في معادلة الأمن القومي الروسي، ورمزاً لإعادة إنتاج النفوذ الروسي العالمي، خاصة في ظل تحول المنطقة إلى واجهة الاشتباك بين مشاريع النفوذ المتنافسة.

وإنَ الأهميّة الاقتصاديّة للبحر الأسود لا تقل عن أهميته الاستراتيجيّة، بل تمثّل ركيزة أساسية في المشروع الروسي الهادف إلى بناء اقتصاد جيواستراتيجي مرن ومؤثر . فقد برزت المنطقة كمركز رئيسي لعبور الطاقة الرُّوسيّة نحو أوروبا ، من خلال شبكات أنابيب النفط والغاز التي تمثل شرايين حيوية للاقتصاد الروسي ولأمن الطاقة الأوروبي . وتوضح الدراسة أن موسكو لم تنظر إلى هذه الأنابيب بوصفها مشاريع اقتصاديّة فقط، بل كأدوات تأثير وضغط سياسي يمكن توظيفها في إدارة التوازنات الإقليميّة والدوليّة . كما أن السيطرة على هذه المسارات تمنح روسيا قدرة أكبر على مواجهة الضغوط الغربية، والحد من سياسات الحصار والعقوبات . وإلى جانب الطاقة، برزت الثروات البحرية للبحر الأسود ، خاصة الثروة السمكية، كمصدر مهم في دعم الاقتصاد المحلي والإقليمي، ما يعزز من أهمية المنطقة كركيزة اقتصاديّة مزدوجة تجمع بين الطابع التجاري والطاقوي . ومن هنا فإن البعد الاقتصادي للبحر الأسود ينعكس بشكل مباشر على رؤية روسيا لتكامل القوة الشاملة، باعتبار الاقتصاد أحد أذرع النفوذ الجيوسياسي التي توازي في تأثيرها القوة العسكريّة.

والبعد العسكري والأمني لمنطقة البحر الأسود يمثل أحد أكثر الأبعاد حساسية وتأثيرًا في التوازنات الإقليميّة . فالمنطقة تضم عددًا متزايدًا من القواعد العسكريّة، سواء الرُّوسيّة أو التابعة لحلف الناتو، ما حوّل البحر الأسود إلى ساحة تنافس استراتيجي مفتوح. وقد اتخذت روسيا من عسكرة البحر الأسود وسيلة لتعزيز الردع الاستراتيجي

تجاه الناتو، ولحماية مصالحها الحيوية في ظل تزايد النفوذ الغربي قرب حدودها . كما أن التواجد الروسي الكثيف في الموانئ والقواعد البحرية، خصوصًا في القرم، يُظهر أن البحر الأسود يُستخدم كمنصة انطلاق لمشروع أوسع يهدف إلى استعادة التأثير الروسي في المحيط الجغرافي الحيوي، وخلق توازن قوى يضمن لموسكو موقعًا متقدمًا في البيئة الأمنيّة الأوروبية . وتبين الدراسة أن التفاعل العسكري في هذه المنطقة لم يعد فقط على مستوى الانتشار والتسليح، بل انتقل إلى مستويات جديدة تشمل الحروب الهجينة، والردع السيبراني، والتمارين البحرية المشتركة، مما يُبرز الدور المحوري للبحر الأسود كفضاء استراتيجي متعدد الأبعاد.

المصادر والهوامش

١ حِمد عواد الشيحان، الدور الروسي في الأزمة الأوكرانية وأثرها على مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية جامعة ال البيت، الاردن، ٢٠١٩، ص٧١ .

٢ مثنى فائق مرعي و حسين صباح حسن، نشأة وتطور الأزمة الروسية الأوكرانية، مجلة كلية اليرموك، العدد (٦) ، جامعة اليرموك، بغداد ، ٢٠٢٣ ، ص ٩٩٨ .

٣ سلوى يوسف الاكيابي، أثر الحرب الروسية الأوكرانية على تفسير وتطوير قواعد القانون الدولي، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، العدد ١، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، مصر، ٢٠٢٣، ص ٢٤٠ .

٤ أحمد جلال محمود عبده، السياسة الأمريكية اتجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو، مجلة كلية العلوم السياسية والاقتصاد، العدد ١٦، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، مصر، ٢٠٢٢٠، ص ٤١٩– ٤٢٠ .

٥ حسام حرجان عجاج، مراحل تطور الاستراتيجية الروسية من الانهيار إلى استعادة الدور والمكانة، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، العدد (٣٠)، جامعة تكريت، ٢٠٢٢، ص٨٨–٨٩ .

٦ حسام ححرجان عجاج، مصدر سبق ذكره، ص٩١ .

٧ رضا محمد هلال، السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية: دراسة أدوات القوة الناعمة وفاعليتها ، العدد (٣)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٢١، ص١٧٤ .

٨ ديمتري مدفيدف، استراتيجية الامن القومي لروسيا الاتحادية لعام (٢٠٢٠) م، ترجمة: طارق محمد ذنون الطائي، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠١٢، ص١٣ .

٩ ايمان زهران، تحولات السياسة الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية، مجلة آفاق عربية وإقليمية، العدد ١١، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، ٢٠٢٢، ص ١٨٩ .

١٠ العابد نائلة، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية مجلة المعيار العدد ١، كلية أصول الدين الجزائر، ٢٠٢٣.ص٩٥ .

١١ ايمان علاء الدين، الحرب الروسية الأوكرانية: أسباب، وتداعيات، تقرير ربع سنوي، العدد (٢٦)، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، القاهرة، ٢٠٢٢، ص٣٣-٣٤ .

١٢ أسامة فاروق مخيمر، تاثير الحرب الروسية الأوكرانية على الامن الأوروبيك دراسة للتغيرات في مفهوم وقضايا الامن بعد الحرب الباردة، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد (١٧)، جامعة القاهرة، ٢٠٢٣، ص٦-٧ .

١٣ ميادة علي حيدر، اوكرانيا في الادراك الروسي - الامريكي - الأوربي: دراسة في الأزمة الاوكرانية ٢٠١٨-٢٠١٤، مجلة قضايا، العدد (٦٠) ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، بغداد، ٢٠٢٠، ص١٢٥ .

١٤ يارا عبد الجواد، التوجهات الاستراتيجية لروسيا الاتحادية وعلاقتها مع الغرب، تقرير ربع سنوي، العدد (٢٦)، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، القاهرة، ٢٠٢٢، ص٢٤ .

١٥ الحرب الروسية الأوكرانية: خطأ بوتين الاستراتيجي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط:
https://caus.org.lb

١٦ شذى زكي حسن، دوافع واهداف الحرب الروسية على أوكرانيا ، المركز العربي للحبوث والدراسات، مصدر سبق ذكره، ص (انترنت) .

١٧ عصام عبد الشافي، الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠٢٢، ص١٥ .

18 Pérez Gil, L. V. (2024). Russian military capabilities and the war economy in the conflict in Ukraine (Analysis Document No. 48/2024). Spanish Institute for Strategic Studies. Retrieved from https://www.ieee.es

19 Prokip, A. (2022, July 14). Ukraine Quarterly Digest: April–June 2022. Wilson Center. https://www.wilsoncenter.org/article/ukraine-quarterly-digest-april-june-2022

20 Merkx, G. W. (2023). Russia's war in Ukraine: Two decisive factors. Marine Corps University Press. https://doi.org/10.21140/mcuj.20231402001

٢١ أوكرانيا ٢٠٢٤ . . مواجهات ساخنة وتمهيد لصفقة إنهاء الحرب . صحيفة الخليج . شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط](https://www.alkhaleej.ae/2024-12-29/%D8% :

22 Atlantic Council. “Avoiding NATO-Russia Escalation in the Black Sea.” Atlantic Council Report, 2023.

https://www.atlanticcouncil.org/black-sea-escalation-risk/

23 Gady, Franz-Stefan. “Russia’s Military Posture in the Black Sea Region.” The Diplomat, 2024, https://thediplomat.com/2020/05/russias-military-posture-in-the-black-sea-region/

24 NATO Strategic Communications Centre of Excellence. “Russia’s Strategic Posture in the Black Sea Region.” NATO StratCom COE, 2021. https://stratcomcoe.org/publications/russias-strategic-posture-black-sea/

25 NATO (2023). "NATO’s Role in the Black Sea Security Architecture". NATO Public Diplomacy Division. https://www.nato.int

26 RUSI – Royal United Services Institute. (2022). “Black Sea Security after the Ukraine War”. https://rusi.org

27 المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات – ملف: البحر الأسود جبهة جديدة في الحرب الأوكرانية، على الرابط: https://www.europarabct.com

28 المصدر نفسه.

29 Litra, L. (2023). "The Black Sea Security Environment After the War in Ukraine." Center for European Policy Analysis (CEPA). https://cepa.org

30 Brzezinski, I. & Townsend, K. (2023). "NATO's Deterrence and Defense in the Black Sea Region." Atlantic Council Report. https://atlanticcouncil.org

31 International Monetary Fund (IMF). (2023). World Economic Outlook: Trade Fragmentation and Economic Resilience، https://www.imf.org/en/Publications/WEO

32 World Bank. (2023). Global Economic Prospects – Effects of the Russia-Ukraine War on Trade and Logistics، https://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects

33 World Bank. (2023). Global Economic Prospects – Effects of the Russia-Ukraine War on Trade and Logistics، https://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects

34 International Energy Agency (IEA). (2023). The Role of the Black Sea in Global Energy Security. https://www.iea.org/reports/global-energy-review

٣٥ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. (٢٠٢٣). "تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي والاقتصاد البحري.، على الرابط https://www.ecssr.ae :

36 UNCTAD. (2023). Review of Maritime Transport 2023 – Disruption in the Black Sea Logistics Chain. https://unctad.org/webflyer/review-maritime-transport-2023 ; European Commission. (2023). TEN-T and TRACECA Corridor Developments Post-Ukraine Conflict. https://transport.ec.europa.eu/news/ten-t-policy-developments-and-corridors-2023_en

37 Lloyd's of London. (2023). War Risk Zones Update: Black Sea Shipping Insurance. https://www.lloyds.com/news-and-insights/market-news/black-sea-war-risk-update-2023 ; IUMI (International Union of Marine Insurance). (2023).